لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول:

إطعام ٨ مليارات شخص

بقلم: طلال أبو غزالة

توقعت الأمم المتحدة أن يصل عدد سكان العالم إلى ٨ مليارات بحلول ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٢ وأن الهند ستتفوق على الصين من حيث عدد السكان لتصبح أكبر دولة في العالم في عام ٢٠٢٣. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع متوسط عمر الفرد بسبب التطور في الصحة العامة والنظافة والطب، فضلاً عن استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة في بعض الدول. نحن نعيش الآن لفترات أطول من أي وقت مضى، وهذا الأمر له تداعيات خطيرة حيث توجد الآن ضرورة لإطعام عدد متزايد من السكان، ما يعني أن مستويات إنتاج الغذاء الحالية بحاجة إلى الزيادة لمواكبة التعداد الجديد لسكان العالم.

سيكون لذلك تأثير كبير في قطاع الزراعة العالمي. ومن الواضح أن مزارعينا بحاجة إلى الدعم حتى يتمكنوا من بذل المزيد من الجهود وبكفاءة أكبر، فالعبء المتزايد لإطعام هذه الأعداد سيستنزف الموارد على مستوى العالم. وفي رأيي، لا يمكن القيام بذلك إلا من خلال تطبيق التقنيات الذكية لتعديل ممارساتنا الزراعية حتى نتمكن من مواجهة التحديات التي تلوح في الأفق نتيجة الزيادة السكانية، إضافة إلى تقليل الاعتماد على الواردات الأجنبية التي لم يكن يُنظر إليها على أنها نقطة ضعف حتى بدأت الحرب في أوكرانيا. وتتوقع الأمم المتحدة أن يصل تعداد السكان العالمي إلى ٩ مليارات بحلول عام ٢٠٣٧.

السبيل الوحيد للتغلب على هذا التحدي هو التوسع في اعتماد تقنيات الزراعة المبتكرة واعتماد المزارعين على المعرفة في مجال عملهم. نحن بحاجة إلى زيادة الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية الذكية حتى يتمكن المزارعون من العمل بشكل أكثر ذكاء، وعلى وجه الخصوص أرى أن التقنيات الرقمية ستلعب دوراً متزايداً في تمكين الزراعة الذكية. إن حقول المحاصيل والماشية الشاسعة، إلى جانب مجموعة كبيرة من العوامل التي تحكم صحة ونمو والحصاد، تدل على أن الإدارة الذكية هي السبيل الوحيد للمضي قدماً، لا سيما مع انتشار تداعيات تغير المناخ، ما يؤدي إلى إضفاء تعقيدات جديدة على معادلة الغذاء العالمية.

بدأ المزارعون باستخدام الابتكارات في مجالات مثل الاتصالات والطائرات من دون طيار وأجهزة استشعار إنترنت الأشياء والأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لاتخاذ قرارات أفضل لتحسين عملياتهم من خلال الوصول إلى معلومات أكثر فائدة. ويؤدي ذلك إلى المزيد من الوعي والقدرة على التنبؤ والتحكم في الزراعة واتخاذ قرارات أكثر استنارة وتستند إلى البيانات الحية، ما يوفر مخرجات أفضل ويؤدي إلى زيادة في الإنتاجية.

تساعد تقنيات الزراعة الذكية على تجميع البيانات عن الأراضي الزراعية والتي يمكن ربطها وتحليلها من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي، ما يمنح العمال رؤى شاملة ومتعمقة عن جميع الأنشطة، بدءاً من فاعلية المعدات ونمو المحاصيل والظروف الجوية وصولاً إلى مستويات رطوبة التربة. ويجب استخدام هذه التكنولوجيا بشكل أكبر لاتخاذ قرارات ذكية ونشرها في الدول الفقيرة التي هي في أمس الحاجة إلى المزيد من المساعدات. يمكن مراقبة الأراضي الزراعية بسرعة وسهولة بمساعدة الطائرات من دون طيار، التي، بجانب بيانات إنترنت الأشياء، توفر مجموعة مفيدة جداً من التقنيات لإتاحة الزراعة الذكية في المستقبل. وتعد أجهزة الكمبيوتر أفضل بكثير من البشر في الربط بين كتل البيانات وتحليلها، ما يسمح للعمال باتخاذ قرارات مستنيرة باستخدام المعلومات المترابطة. كما يضمن التنبؤ الأفضل والمعرفة الدقيقة بالكميات التي يمكن للمزارعين إنتاجها بأن تكون سلاسل التوريد والمستخدمون النهائيون على علم بالكميات المتوافرة لديهم، ما سيمنع ترك المنتجات لتفسد في المستودعات المحلية وسيسمح بتوزيعها بشكل أفضل.

تسمح السيطرة المناسبة على الإنتاج أيضاً ببداية أفضل للنفقات وتقليل الفاقد. ومن خلال امتلاك التكنولوجيا التي توفر التحليل التنبؤي والمعلومات الأعمق، يمكن للمزارعين العمل بشكل استباقي للتخفيف من المخاطر التي تواجه الثروة الحيوانية والغلات. وتسمح الزيادة في أتمتة العمليات بتطوير الكفاءة الصناعية وإتاحة الفرصة للعمال للقيام بمهام أكثر أهمية من مجرد العمل اليدوي. ومن شأن هذه الإجراءات أن تؤدي إلى تحقيق عوائد أفضل حيث يمكن إدارة مساحة أكبر من الأراضي وتخصيبها وحصادها من خلال الأتمتة ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات.

إن السعي إلى زيادة إنتاج الغذاء يمثل تحدياً في وقت تتناقص فيه مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وتزداد عمليات إزالة الغابات ما يؤثر في جودة التربة، ويسبب تدهورها، ويزيد من حجب قدرتنا على تلبية الطلب العالمي على الغذاء.

الحل الوحيد لهذه المشكلة هو التحرك نحو الزراعة الذكية القائمة على البيانات. ولذلك يجب أن يتم تبسيط تكلفة هذه العمليات وأن تكون متاحة للجميع حتى تظهر تغيرات حقيقية على نطاق عالمي. فمن غير المفيد أن تكون هذه التكنولوجيا متاحة للبلدان المتقدمة فقط، بل يجب أن تتغلغل في نسيج الزراعة العالمية بأكملها إذا أردنا أن نتمكن من إطعام مليارات الأشخاص الإضافيين في المستقبل.

المركزي يرفع سعر الصرف وتحسن لليرة أمام الدولار في «الموازية» بمعدل ١١ بالمئة

غرفة التجارة: نتوقع مزيداً من التراجع لسعر صرف الدولار في الموازية وأسعار المواد الغذائية ستنخفض حتماً

• خبراء: إجراء المركزي برفع سعر الصرف خطوة مهمة وكانت أكثر جدوى لو جاءت قبل أشهر

• لجنة من غرفة التجارة لتخفيض أسعار المواد في الأسواق

عبد الهادي شباط

حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي للمصارف العاملة، وشركات ومكاتب الصرافة بـ٤٥٢٢ ليرة سورية للدولار الواحد.

كما حدد المصرف وفق نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة أمس سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار للحوالات الشخصية الواردة من الخارج بـ٤٥٠٠ ليرة سورية للدولار الواحد.

وكان سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار قد شهد تحسناً مهماً في السوق الموازية حتى يوم أمس حيث سجل الدولار في الموازية هبوطاً متسارعاً للدولار بأكثر من ٨٠٠ ليرة ليصبح دون الـ٦٥٠٠ ليرة سورية لكل دولار، وسط إحجام عن طلب الدولار في ظل مخاوف مؤكدة بالمزيد من الهبوط وهو ما يعادل تحسناً بنحو ١١ بالمئة.

بينما رجحت مصادر متابعة للشأن المالي والنقدي بأن الدولار قد ينخفض دون الـ٦ آلاف ليرة وفي وقت قياسي، واعتبرت بعض المصادر أن ما تم تحقيقه على مستوى سعر الصرف خلال اليومين الماضيين إنجاز حقيقي مقارنة بما يحصل بدول الجوار وأنه لا يوجد أي طلب على الدولار حالياً في الأسواق بل على العكس هناك عرض مع توقعات بأن يحاول الكثير ممن يدخرون (الدولار) بغرض المضاربة التخلص منه وهو ما سيدفع بالمزيد من الانهيار لسعر الصرف في السوق الموازية خلال الأيام المقبلة.

وبين مصان النحاس عضو غرفة تجارة دمشق أن هبوط سعر الصرف في الموازية مهم جداً وحكماً سيؤدي لانخفاض أسعار السلع في السوق المحلية وهناك لجنة في غرفة تجارة دمشق تعمل على التنسيق مع التجار والباعة في أسواق دمشق لتخفيض الأسعار، متوقعاً أن يكون هناك تراجع أسعار للمواد الغذائية كونها تسعر بشكل يومي وخاصة أن مصلحة معظم التجار والباعة هي استقرار الأسعار وانخفاضها لما يمكنهم من تحقيق تحسن في حجم المبيعات لديهم تبعاً لتحسن القدرة الشرائية للمستهلكين.

كما توقع النحاس مزيداً من الانهيار والتراجع لسعر صرف الدولار في السوق الموازية لأن الارتفاعات الأخيرة لم تكن حقيقية ونجمت عن مضاربات وحالات تلاعب واستغلال لكن أثرها بدأ يتراجع بشكل ملحوظ عبر تراجع سعر الصرف في السوق الموازية وتراجع الطلب في هذه السوق مقابل ارتفاع معدلات العرض بخلاف المشهد الذي ساد قبل أيام.

في حين يرى بعض الأكاديميين والخبراء في الشأن الاقتصادي أن الإجراء الذي قام به المركزي برفع سعر الصرف الرسمي خطوة مهمة وكان يمكن أن تكون أكثر جدوى لو أنها جاءت قبل بضعة أشهر لكن بالعموم فإن الفرق في سعر الصرف بين النشرة الرسمية والسوق الموازية يجب ألا يتعدى ١٠-١٥ بالمئة بحيث يصبح تمول القطع الأجنبي من السوق الموازية لا يستحق المخاطرة.

وأوضحوا أن هناك جملة من العوامل تسهم في رفع سعر صرف الدولار بالسوق الموازية وأهمها ارتفاع الطلب لتمويل العمليات التجارية والأنشطة الاقتصادية وعمليات المضاربة وما يحدث في بعض الدول المجاورة بخصوص سعر الصرف وخاصة في لبنان.

وحول ما يتم تداوله بين الحين والآخر عن تعويم سعر الصرف بيّن أنه يحمل مخاطر ونتائج كارثية على معدلات التضخم والأسعار وأن من يدفع بهذا الاتجاه هم أصحاب التوجهات الليبرالية والمستفيدون من هذا التوجه من أصحاب الرساميل الكبيرة في حين أنه في المقابل يسهم في ضرر واسع على أصحاب المداخيل المحدودة وأصحاب المشروعات الصغيرة لأن هذا التوجه يحد من قدرة الدولة على التدخل في تنفيذ الإجراءات التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، مضيفاً إن هذا التوجه قد يكون سليماً في ظروف اقتصادية مختلفة وغير متحققة حالياً في الاقتصاد السوري لجهة تحسن ميزان المدفوعات والميزان التجاري وتدفق الاستثمارات الخارجية وارتفاع معدلات الإنتاج، وأن ما يحصل لدينا هو حالة تعويم جزئي أو تعويم موجه أو تعويم مدار بحيث يكون المركزي قادراً على التدخل عندما يتطلب الأمر ذلك ليحافظ على استقرار سعر الصرف.

غرام الذهب ينخفض ٥ آلاف ليرة

الوطن

سجلت أسعار الذهب أمس انخفاضاً ملحوظاً في السوق المحلية وصل إلى ٥ آلاف ليرة سورية للغرام الواحد عن آخر سعر سجلته يوم الخميس الماضي.

وأشارت الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق في نشرتها الصادرة أمس أن سعر مبيع غرام الذهب عيار الـ٢١ أصبح ٣٢٥ ألف ليرة، والشراء ٣٢٤٥٠٠ ليرة، بينما سجل مبيع الغرام عيار الـ١٨ سعر ٢٧٨٥٧١ ليرة، والشراء ٢٧٨٠٧١ ليرة، وقد حددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ١٢ مليون ليرة، وسعر الليرة الذهبية عيار٢١ بـ٢,٧٥٠ مليون ليرة.

وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام بالتسعيرة الصادرة عنها تحت طائلة المساءلة القانونية، داعية المواطنين إلى عدم شراء أي قطعة ذهبية أو أونصة أو ليرة ذهبية بغير السعر النظامي، وقد جاء هذا الانخفاض بعد سلسلة ارتفاعات متتالية سجلها الذهب خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٢، ليصل بآخر ارتفاع له يوم الخميس إلى ٣٣٠ ألف ليرة بالنسبة لعيار الـ٢١ للمبيع و٣٢٩٥٠٠ ليرة للشراء، أما عيار الـ١٨ فقد وصل سعر مبيع الغرام منه إلى ٢٨٢٨٥٧ ليرة أما سعر الشراء فقد وصل إلى ٢٨٢٣٥٧ ليرة.

وكان رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي قد صرّح لـ«الوطن» في وقت سابق من الشهر الماضي أن تقلبات الأسعار تبقى مرهونة بالتسعيرة العالمية للأونصة الذهبية، وأن الأسواق شهدت تحسناً في حركة المبيع بالأيام الأخيرة من العام، تزامناً مع إغلاق الشركات والتجار لحساباتهم وسجلاتهم التجارية في نهاية العام حيث يزداد الطلب على الذهب لتسديد الحسابات وتسويتها، واعتبر حينها أن هذا الأمر لا يعني أن الأسعار ستستمر في الصعود.

وبالمجمل فإن الأسعار العالمية للذهب استقرت في اليوم الأخير من الأسبوع الماضي، لتكبد خسارة للعام الثاني على التوالي، إذ أضعف رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة بشدة جاذبية السبائك التي لا تدر عوائد.

وذكرت وكالة «رويترز» حينها أن الذهب ارتفع في السوق الفورية ٠,٢ بالمئة إلى ١٨١٨,١٩ دولاراً للأوقية، وهبطت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠,١ بالمئة إلى ١٨٢٤,٣٠ دولاراً.

عن خطة «التموين» لعام ٢٠٢٣

عضو في مجلس الشعب لـ«الوطن»: خطة الوزارة مبالغ فيها وليس لديها الحد الأدنى من إمكانيات تحقيقها

رامز محفوظ

أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنها تسعى في عام ٢٠٢٣ وبالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والزراعة والصناعة ومصرف سورية المركزي واللجنة الاقتصادية عموماً إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية تدفع حركة السوق والإنتاج لتوفير المواد والسلع والاعتماد على الموارد المحلية بشكل رئيسي لكي تصبح الحاجات الأساسية بمتناول كل المواطنين.

ومن ضمن هذه الأهداف حسب الوزارة توفير مستلزمات المزارعين من أسمدة ومبيدات بأسعار منضبطة ونوعيات سليمة عبر مستودعات «السورية للتجارة» القريبة من مناطق الزراعة بأنواعها، إضافة إلى توفير الأعلاف لمربي الدواجن والمواشي في المناطق القريبة منهم، والعمل على تسريع تمويل وتخليص السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج وتخفيض تكاليفها لتنافس دول الجوار، وإلزام كل حلقات البيع بنسب الأرباح التي يحددها القانون والقرارات الناظمة مع الأخذ بعين الاعتبار النفقات المنظورة وغير المنظورة لهذه الحلقات وإلزامها بالإعلان عن الأسعار، وأخيراً توسيع نطاق التدخل الإيجابي وتأمين السلع الأساسية في المؤسسة السورية للتجارة عبر البطاقة الإلكترونية وبأسعار أرخص، ما يمكن المواطن من الحصول عليها والتشدد في تطبيق ذلك في جميع صالات السوريّة للتجارة.

وأشارت الوزارة إلى أن زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وتخفيض تكاليف مستلزماته وتسهيل وصوله هي النقطة الأساس في تعزيز قيمة الليرة السوريّة وبالتالي رفع القدرة الشرائية للمواطنين، مبينة أن الانخفاضات في قيمة الليرة التي تظهر خلال استيراد مستلزمات إعادة إقلاع عجلة الإنتاج تبقى مؤقتةً، تليها ارتفاعات نتيجة الاستغناء عن الكثير من المواد المستوردة والاعتماد على الذات وعن التصدير الذي يعزز احتياطي العملات الأجنبية.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين عضو مجلس الشعب زهير تيناوي أن الأهداف التي وضعتها الوزارة خلال خطتها لعام ٢٠٢٣ طموحة جداً لكن الإمكانيات الحالية معروفة للجميع وليس لدى الوزارة الحد الأدنى من مستلزمات تحقيق أهداف الخطة الموضوعة.

وأضاف: في ظل الظروف الحالية والحصار ليس من المنطقي أن تضع الوزارة خطة طموحة بهذا الشكل، لافتاً إلى أن توفير المشتقات النفطية والكهرباء هو الأهم والأساس لتحقيق أي خطة سواء بالنسبة لموضوع الزراعة والصناعة والإنتاج الحيواني والزراعي، مشيراً إلى أن الكهرباء حالياً غير متوفرة ولن تتوفر في ظل التقنين العشوائي الحالي إذ إن شهر كانون الثاني كان الأسوأ بالنسبة لتوفير الكهرباء، مذكراً بالوعود الحكومية بتوفير المشتقات النفطية خلال الشهر الجاري التي لم يتضح شيء بخصوصها، مطالباً بضرورة وضع المواطن في صورة ما يجري بالنسبة لتوفير المشتقات النفطية والكهرباء وألا تكون هناك وعود فضفاضة متكررة تجعل المواطن يتأمل من دون جدوى.

وعن الأهداف التي حققتها الوزارة من خطتها خلال عام ٢٠٢٢ أوضح تيناوي أنه من المفترض أن تكون الوزارة قد حققت خلال ٢٠٢٢ شيئاً يلفت النظر، ومن ثم تضع خطة طموحة للعام الذي يليه، لكنها تحاول اليوم تدوير الزوايا وتوزيع الموجود بين يديها بشكل عادل ولا ننكر أن هناك ظروفاً قاهرة وأقوى من طموحات الوزارة تعوق تحقيق خطتها، وعلى سبيل المثال لم تنجح وزارة التجارة الداخلية خلال العام الماضي عندما وضعت خطة توزيع الخبز بتأمينه للمواطن وإيصاله للمستهلك بسلاسة وكرامة وخصوصاً أن هم المواطن أصبح اليوم هو تأمين لقمة العيش، موضحاً أن الوزارة كانت تخرج كل مدة خلال العام الماضي بطريقة جديدة لتوزيع الخبز تكون أسوأ من سابقاتها ولن تستطيع توفير المادة وتوزيعها بشكل عادل.

٣٤٩ مليار ليرة حجم ودائع مصرف التوفير لعام ٢٠٢٢

معصب لـ«الوطن»: ٧٦ بالمئة معدل نمو إجمالي القروض الممنوحة والعمل جارٍ على تسيير كفالة بوليصة التأمين وقروض الـ٤٠٠ ألف ليرة

نوار هيفا

كشفت مدير عام مصرف التوفير رغد معصب أن إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصرف خلال عام ٢٠٢٢ بلغت ٨٩,٧٣٢ مليار ليرة، بعدد مستفيدين وصل إلى ٢٩ ألفاً و٢٤٦ مستفيداً، مشيرة إلى أن معدل النمو في إجمالي قيمة القروض الممنوحة قد بلغ ٧٦ بالمئة مقارنة مع عام ٢٠٢١ الذي بلغت قيمة القروض الممنوحة خلاله ٥١ مليار ليرة تقريباً.

وأوضحت معصب أن هذه القروض وزعت بين قروض تنموية للعاملين بالدولة، والذي بلغ حتى نهاية ٢٠٢٢ ما قيمته أكثر من ٤٤,٤٠٠ مليار ليرة، بعدد مستفيدين بلغ ١٦ ألفاً و٩١٠ مستفيدين، على حين بلغت قروض المتقاعدين الممنوحة من المصرف ٥,٨٨٠ مليارات ليرة بعدد مستفيدين بلغ ٣٢١٩ مستفيداً، وبلغت قروض العسكريين الممنوحة أكثر من ٢٩,٧٩٤ مليار ليرة بعدد مستفيدين بلغ ٨٨٧٠ مستفيداً.

وعن قروض المشاريع التنموية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تم منحها حتى نهاية ٢٠٢٢، أكدت معصب أنها تجاوزت مليارَي ليرة، بعدد مشاريع بلغ ١١٦ مشروعاً ممولاً، أما القروض العقارية والاستثمارية، وقرض رأس المال العامل، فقد تجاوزت ٤,٦٩٥ مليارات ليرة بعدد مستفيدين بلغ ٦٠ مستفيداً.

وأوضحت معصب أن المصرف منح قروضاً سكنية للعاملين بالمصرف بمبلغ ١,٣٤١ مليارات ليرة، لـ٧٠ مستفيداً.

وعن القروض المتعثرة أشارت معصب إلى انخفاض ملحوظ في نسبتها، معللة هذا التراجع بفضل الإجراءات التي يقوم بها المصرف في التعامل مع القروض الممنوحة وفق القوانين والإجراءات النافذة من مصرف سورية المركزي.

أما جديد مصرف التوفير المتعلق بالقروض ضمن كفالة تأمينية، أوضحت معصب أن المصرف أنجز العديد من الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق المبدئي مع السورية للتأمين لمنح قروض لذوي الدخل المحدود بكفالة تأمينية مع بداية هذا العام، وحصل المصرف على الموافقات اللازمة من وزارة المالية ومجلس إدارة المصرف لتعديل نظام عملياته لقبول هذا النوع من الكفالات التأمينية وتهيئة النظم التقنية المصرفية وإعداد النماذج اللازمة لمنح القروض.

وبينت أنه تم تحديد عدد من الدورات التدريبية للعاملين في إدارة وفروع المصرف على إصدار بوليصة التأمين الإجراءات المتعلقة بها المؤسسة التي فوضت المصرف بهذا الإصدار، مشيرة إلى أن قروض ذوي الدخل المحدود بكفالة تأمينية ستعمل على توسيع شريحة المتعاملين مع المصرف وتخفيف الأعباء عن كاهل المقترضين في البحث عن كفلاء شخصيين.

وبلغ إجمالي حجم الودائع لنهاية ٢٠٢٢/١٢/٣١ بحسب معصب ما قيمته ٣٤٩ مليار ليرة كما بلغ عدد الحسابات ٨٣٤,٧٥٦ حساباً، مضيفة إن معدل النمو لإجمالي الإيداعات لدى المصرف بلغ ٢٧,٤ بالمئة مقارنة مع عام ٢٠٢١ حيث كان إجمالي حجم الودائع لنهاية ٢٠٢١/١٢/٣١ ما قيمته ٢٩٩ مليار ليرة تقريباً.

وفيما يخص قرض الـ٤٠٠ ألف ليرة الشخصي، أوضحت معصب أنه حالياً يتم العمل بالبرمجة الخاصة للبدء بتنفيذ خطة منح القرض، مبينة أن سقف السحوبات اليومية يحدد وفق القوانين العامة التي يحددها مصرف سورية المركزي.